مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي الأول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول.

خلال الفترة ١٨-٢٠/١٢/٢٠١٧ عمان –الاردن-

عنوان المداخلة:

آثار انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر.

المحور الثاني:

آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

من إعداد:

- الدكتورة: ليليا بن منصور

جامعة الانتماء: جامعة خنشلة- الجزائر-

البريد الالكتروني: lilia_benmansour@hotmail.com

- الدكتورة: مانع سبرينة

جامعة الانتماء: جامعة خنشلة- الجزائر-

البريد الالكتروني:assilsabrina048@gmail.com

- طالبة دكتوراه: بن زعيم سامية

جامعة الانتماء: جامعة خنشلة- الجزائر-

البريد الالكتروني:samia4016b@gmail.com

آثار انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر.

ملخص:

تركز هذه الدراسة على موضوع تأثر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بانخفاض أسعار المحروقات. وقد قسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين. المحور الأول، يتناول موضوع معدل النمو كمفهوم وعناصر، أما المحور الثاني فيوضح العلاقة بين انخفاض أسعار المحروقات في الجزائر ومعدل النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى وجوب تبني معالجات ذات تأثير على المدى الطويل، بدل التركيز على الحلول الاستعجالية التي لن تخلف أي تأثير أو حل للأزمة الاقتصادية الحالية إلا بصفة مؤقتة وعلى المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: معدل النمو، أسعار البترول، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study deals with the hydrocarbon decline prices and its impact on the growth rate in Algeria. Our analysis is structured in two main parts. The first part is devoted to the notion of growth rate. The second part tries to show and explain the relationship between these two variants. The study concludes the need for long-term measures and solutions
Keywords: growth rate, oil prices, Algerian economy

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لتقدم الدول، ويعد مؤشرا أساسيا في قياس الإنتاج الوطني الحقيقي على المدى الطويل وكذا ارتفاع معدل الدخل الفردي. وتعد المحروقات (البترول والغاز) من أهم مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعتمد بصفة شبه كلية على هذه الأخيرة؛ تمثل المحروقات نسبة ٩٨% من صادراتها الإجمالية، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من ٦٠% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يجعل اقتصاد الدولة تابعا بصفة كلية لقطاع المحروقات وشديد الحساسية لتغيرات السوق العالمي للنفط. في هذا الإطار ومع انهيار أسعار البترول والغاز منذ ٢٠١٤ أدى الأمر إلى انخفاض معدلات النمو الحقيقية في الجزائر. وفي هذا السياق نطرح التساؤل الرئيسي لدراستنا والمتمثل في:

التساؤل الرئيسي:

كيف يؤثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو السنوي للجزائر؟

لغرض الإجابة على هذا التساؤل، يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

- كيف أسهمت المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

– ما هي الآثار المباشرة والغير مباشرة لانخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو بالجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية، يتم طرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

– أسهمت المحروقات في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال تشكيل أكبر حصة من هيكلة صادراتها؛

– تمثل الآثار المباشرة والغير مباشرة لانخفاض أسعار المحروقات في انخفاض صندوق ضبط الإيرادات والذي يخصص لأجيال المستقبل والموازنة العامة للدولة.

منهجية الدراسة:

لغرض الإجابة على التساؤلات والتحقق من صحة الفرضيات، تم اللجوء إلى المنهج الوصفي والتحليلي من وجهة نظر تسييرية، حتى يتمكن لنا تحليل المعطيات والإحصائيات المتوفرة، وتفسير أسباب انخفاض أسعار البترول. كما تطرقنا إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى التأثير في معدل النمو الاقتصادي بالجزائر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، يتمثلان في مايلي:

أولا. مدخل عام لمفهوم معدل النمو الاقتصادي: ويهتم بالجزء النظري الخاص بمعدل النمو من تعريف للمفهوم والمحددات الخاصة به

ثانيا. أثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر: ويهتم بدراسة أسباب انخفاض سعر البترول وتأثيراته على معدل النمو الاقتصادي للجزائر

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز العلاقة بين انخفاض أسعار المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا اقتراح الحلول الممكنة في تجاوز الأزمة من أجل ضمان تقدم مستمر ومستديم لهذا المعدل.

أهداف الدراسة:

– الإصرار على إبراز العلاقة التي تربط المحروقات ومعدل النمو بالجزائر ورفع مستوى الوعي بين السلطات العامة وصناع القرار والباحثين بحيث يمكن أن يسهموا بدورهم في اقتراح الحلول الممكنة.

– اقتراح مساهمة متواضعة لتوفير مسارات بحث علمي جديد على المستوى الأكاديمي.

أولا. مدخل عام لمفهوم معدل النمو الاقتصادي

منذ أبحاث آدم سميث وكتابه ثروة الأمم، احتل موضوع النمو أهمية كبرى عند العديد من الاقتصاديين. وأسهمت أبحاثهم في تحديد المتغيرات التي يرتبط بها: محدودة، غير محدودة، غير مستقرة...[١] لهذا يتوجب علينا فهم المصطلح من أجل إدراك نوعية المتغيرات والمؤثرات.

١. تعريف معدل النمو الاقتصادي:

العديد من الأدبيات تناولت موضوع النمو الاقتصادي بصفة عامة، وقد اختلفت الرؤى بين الباحثين على عدد اختلاف المدارس. وعلى هذا الأساس يمكن تقديم حوصلة من مجموعة التعاريف التي تخص معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

-حسب قاموس La Toupie، معدل النمو هو تطور سنوي يعبر عنه بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام.[٢] أي من خلال زيادة معدلات الإنتاج (من خلال عناصره) وزيادة الأرباح. ارتفاع هذين العنصرين لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي، أي بصفة أخرى، يمكن أن يعبر ارتفاع نسبة الناتج الداخلي الخام عن عجزه مقابل النمو الديمغرافي السريع رغم ارتفاع معدله. ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي عندما يكون معدل الزيادة في الناتج الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان في بلد ما. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي للهند في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نسبة ٩.١ في المائة، في حين بلغ معدل النمو السكاني ١.٧ في المائة. لهذا يتوجب أن يرفق بمصطلح النمو الاقتصادي صفة الاستدامة.

- كما أنه من المعروف أن الناتج الداخلي الخام لا يوفر أي معطيات من أجل فهم إذا كانت الثروة المنتجة موزعة بعدالة أو لا بين الأفراد؛ يمكن لبلد ما أن يتميز بنسبة ناتج داخلي خام أو وطني مرتفع وفي نفس الوقت بتعداد كبير من الأفراد يعيشون تحت مستوى الفقر، كما لا يسمح بقياس المستوى المعيشي أو جودة حيات الأفراد.

- وتعرف boursereflex النمو الاقتصادي على أنه " ارتفاع مستديم للنشاط الاقتصادي للبلد ما، والذي يمكن ملاحظته من خلال تطور الأسعار، الإنتاج، الدخل. هذا النمو يقيم من خلال مؤشر الناتج الداخلي الخام والذي يساوي قيمة كل السلع والخدمات المنتجة داخل المجال الجغرافي للبلد أو من خلال الناتج الوطني الخام والذي يأخذ بعين الاعتبار تدفقات إيرادات العوامل الاقتصادية بين البلد وباقي دول العالم الأخرى."[٣]

من جهة أخرى رغم عيوب الناتج الداخلي الخام أو الوطني الخام، إلا أنهما يعدان أحسن النسب المعبرة على النمو الاقتصادي، وهذا كونهما يأخذان بالحسبان مختلف الجوانب الاقتصادية المحركة

للنمو. وهذا بسبب عدم الوقوف عند مخزون الثروة، بل من خلال قياس تدفقاتها خلال سنة بالإضافة إلى الإيرادات المحققة من المؤسسات، الدولة والأسر.

ويمكن تعريف معدل النمو الاقتصادي بأنه "تغيير إيجابي في مستوى السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما على مدى فترة زمنية معينة". ومن السمات الهامة للنمو الاقتصادي أنه ليس موحدا أو متماثلا في جميع قطاعات الاقتصاد، فعلى سبيل المثال، في سنة معينة، كان قطاع الاتصالات في بلد ما يسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي في حين أن قطاع التعدين لم يحقق أداء جيدا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للبلاد.[٤]

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧١ – النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.[٥]

٢. محددات معدل النمو الاقتصادي:

يمكن من أجل حساب معدل النمو الاقتصادي لأي دولة إتباع المتغيرات المهمة والمحددة للقيمة المضافة كما يلي وهذا من خلال دالة **الإنتاج الكلي**

النمو هو نتيجة ارتفاع الإنتاج الكلي لاقتصاد معين. أي هو ملخص لمجموع معدلات إنتاج المؤسسات. وتحدد هذه المعدلات من خلال إنشاء دالة الإنتاج الكلي والمعبرة رياضيا عن مجموع الدوال المنفردة الخاصة بكل مؤسسة إنتاجية في البلد، كما يلي:

$$Yr = F(K, L)$$

Yr :هي الدخل الوطني الحقيقي

K : المخزون الكلي للرأس مال

L : اليد العاملة[٦]

وتشبه هذه الدالة الدوال الخاصة بالمؤسسات، خاصة وأنها تحدد مختلف أنوع الدخل؛ الثابت، المتناقص، أو المتزايد.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج عناصر الإنتاجية المكونة للنمو الاقتصادي:

أ- **العمل:** ويعد من الإمكانيات الأولية لرفع معدل النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم اليد العاملة النشيطة. لكن يشرط في المقابل ثبوت المدة الزمنية للعمل، أي أن انخفاض مدة التوظيف يقدر على خلق فجوة في الموازنة في عدد اليد العاملة النشيطة، وبالتالي يكون التأثير على معدل النمو صفريا.[٧] النمو الحقيقي لعنصر العمل يكون إذن في شكل مستديم أي لفترة طويلة الأجل من أجل تحقيق زيادة ايجابية في معدل النمو أو بعبارة أخرى بطريقة كثيفة. ويحدث ذلك من خلال تحسين عملية التنظيم الوظيفي وارتفاع مخزون الموارد البشرية المتعلمة. وبهذا يمكن اعتبار الموارد البشرية المتعلمة والمكونة في حد ذاته رأس مال كونه يعد من المصادر الأساسية للابتكار، الإبداع والإنتاج. ومن هنا يمكن استخلاص العناصر الفرعية التالية:

- **الرأس المال البشري:** يشير إلى واحد من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي للبلد. ويمكن لنوعية وكمية الموارد البشرية المتاحة أن تؤثر تأثيرا مباشرا على نمو الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مهاراتها وقدراتها الإبداعية وتدريبها وتعليمها. وإذا كان المورد البشري لبلد ما ماهرا ومدربا جيدا فإن الناتج سيكون ذا جودة عالية أيضا.

ومن ناحية أخرى، يعوق النقص في اليد العاملة الماهرة نمو الاقتصاد، في حين أن فائض اليد العاملة يقل أهمية. ولذلك، ينبغي أن تكون الموارد البشرية في بلد ما كافية بالقدر المناسب و بالمهارات والقدرات المطلوبة، حتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي.[٨]

- **تطور التكنولوجيا:** يلجأ الاقتصاديون إلى دالة الإنتاج لوصف قدرة الإنتاج لاقتصاد معين ولفترة ما لمدة زمنية. لهذا فان هناك من المسببات العديدة التي تفسر الفارق الذي قد يحدث بين الإنتاجية المتوقعة والحقيقية من خلال تلك الدالة، وترجح لأسباب أخرى تتعلق بالإيرادات الاقتصادية التي تتعلق بالتكنولوجيا المتوفرة وأيضا التي تتحكم بها مؤسسات وهيئات الدولة المعنية.[٩]

فالتكنولوجيا هي عنصر مهم من عناصر المدخلات الخاصة برفع معدل النمو الاقتصادي (العمل، المعدات، التنظيم ...) التي تؤثر بشكل ايجابي على الإنتاجية. حيث يسهم التقدم التكنولوجي بدفع عجلة التنمية، لكنه قد يكون مهددا بارتفاع النمو الديمغرافي الذي يعيق تقدم معدل النمو في اليد العاملة المؤهلة بالتوجه نحو الادخار في الوقت الراهن نحو الاستهلاك مستقبلا، مما يشكل عقبة في وجه الاستثمار في المدخلات وبالتالي تطور التكنولوجيا التي تساهم بشكل كبير في ترشيد سلوكات المؤسسة وتنظيم هياكل وظائفها.

ويشمل التطور التكنولوجي مختلف الوسائل والمعدات، التجهيزات،... ويتحقق معدل النمو من خلال التكنولوجيا عبر هذه المعادلة البسيطة: كلما كان التطور في مختلف الوسائل والمعدات واحتياجات المؤسسات تمتلك الدول= أكثر حجما من السلع والخدمات التي تمكن من= خلق نقود أكثر.[١٠]

ب- **رأس مال:** ويقصد هنا بالرأس المال فيما يوازيه اقتصاديا بارتفاع معدلات الاستثمار، ويتأتى ذلك من خلال مجموع العناصر التالية:

- **مستويات البنية التحتية:** ويمكن أن يساعد الاستثمار في الطرق والنقل والاتصالات الشركات على خفض التكاليف وتوسيع الإنتاج. فبدون البنية التحتية الضرورية، قد يكون من الصعب على الشركات أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وكثيرا ما يكون نقص البنية التحتية عاملا يعوق بعض الاقتصاديات النامية.[١١]

- **رأس المال المادي:** ومن شأن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي مثل المصانع والآلات والطرق أن يقلل من تكلفة النشاط الاقتصادي. أفضل المصانع والآلات هي أكثر إنتاجية من العمل البدني، وهذا يمكن أن يزيد الإنتاج.[١٢] هناك عوامل أخرى مرتبطة بمناخ الدولة والتي من شأنها التأثير كذلك على معدل النمو ونذكر على سبيل المثال القوانين وقوة أسواق العمل. وإذا كانت أسواق العمل مرنة، فستجد الشركات توظيف العمال الذين يحتاجون إليها أسهل، وهذا سيجعل التوسع أسهل. فالأسواق ذات التنظيم العالي قد تثني الشركات عن التوظيف في المقام الأول.

وفي الأخير يجب التنويه إلى انه يوجد العديد من العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي للدول، ليس فقط راجعة لعناصر الإنتاج بل عوامل أخرى ناتجة عن الظروف الاقتصادية والصحية والبنى التحتية للتعليم والتكوين... من شأنها التطوير أو تخفيض معدل النمو أو زيادة تكاليفه كتلوث المناخ أو اللامساوات الاجتماعية...

ثانيا. أثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو في الجزائر.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد كلية على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات[١٣] الخامسة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي و ١٣ عالميا في إنتاج البترول وبنسبة ٩٨ % من صادراتها الإجمالية، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من ٦٠ % من إيرادات الميزانية العامة للدولة وأكثر من نصف ناتجها الخام. وهذا بسيطرة سوناطراك على الساحة الاقتصادية. يعد الريع التابع للبترول مهددا للأمن الاقتصادي الجزائري، كونه يعد المصدر الوحيد للصادرات ويتميز بعدم الاستقرار في الأسواق الدولية. وهذا ما عرفته الجزائر منذ خريف ٢٠١٤ من انخفاض إلى أكثر من الثلث من السعر المتوسط ١١٠ دولار إلى ٥٠ دولار، الذي أصبح اليوم يهدد مواردها المالية، واستقرارها السياسي والاجتماعي.

١. أسباب انخفاض أسعار النفط:

الشكل التالي يوضح أهم المسببات المبادرة في انخفاض أسعار النفط:

الشكل رقم ٠١: إنتاج البترول بين الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤

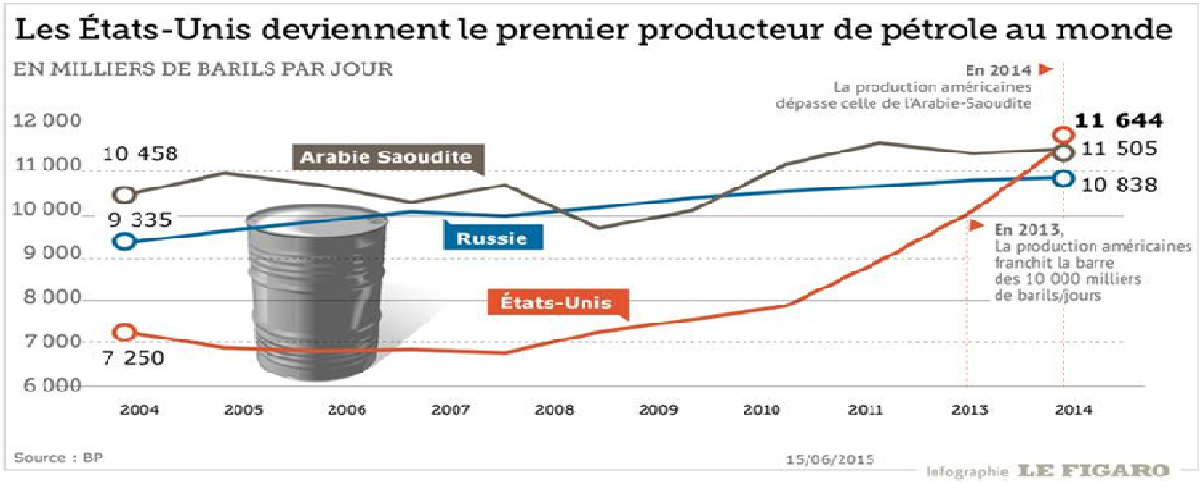

المصدر: Guillaume A. Callonico, **Causes et conséquences de la chute des prix du pétrole**, 04 février 2016, Monde68, URL : http://monde68.brebeuf.qc.ca/2016/02/04/causes-et-consequences-de-la-chute-des-prix-du-petrole/

يوضح الشكل من الحصص السوقية للبترول أن إنتاج السعودية مرتفع جدا، وكان السبب المبادر في انخفاض أسعاره وهذا من خلال إشعال فتيل المنافسة في زيادة الكوتا بينها وبين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أطلقت المملكة العربية السعودية معارضاتها في نوفمبر ٢٠١٤، برفضها أي توافق مع أوبك OPEC التي نصت على خفض إنتاج النفط بعد الإعلان عن التباطؤ المفاجئ في الإنتاج الصناعي الصيني إلى أدنى مستوى له منذ أزمة عام ٢٠٠٨. وفي إطار الإفراط في الإنتاج الناجم عن حدة المنافسة في صناعة البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات الصناعة البترولية لروسيا، أرادت السعودية مواجهة هذين المنافسين لتخلف انخفاض الأسعار بسبب رفع إنتاجها الخاص، فبأعقاب قمة أوبك ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤، زادت المملكة السعودية إنتاجها بمقدار ٦٠٠.٠٠٠ برميل يوميا، مما زاد من حدة انخفاض أسعار النفط الخام المتداولة.[١٤]

كما خلف بعدها تراجع أداء الاقتصاد الصيني والأوروبي في انخفاض استيرادهم من الطاقة بحكم تراجع أداءها الصناعي والإنتاجي في تواجد فائض من إنتاج البترول، خاصة بعد رفع العقوبات على دولة إيران وملفها النووي مما سبب بشكل كبير في رفع الإنتاج البترولي وزيادة الفائض، وأن السعودية أصبحت بعدها تتنافس على الحصص السوقية مع هذه الدولة. كل هذه العوامل أدت الى انخفاض مستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية لهذه السنوات الأخيرة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم ٠٢: أسعار البترول الخام بالأورو بين ٢٠١١ و ٢٠١٦

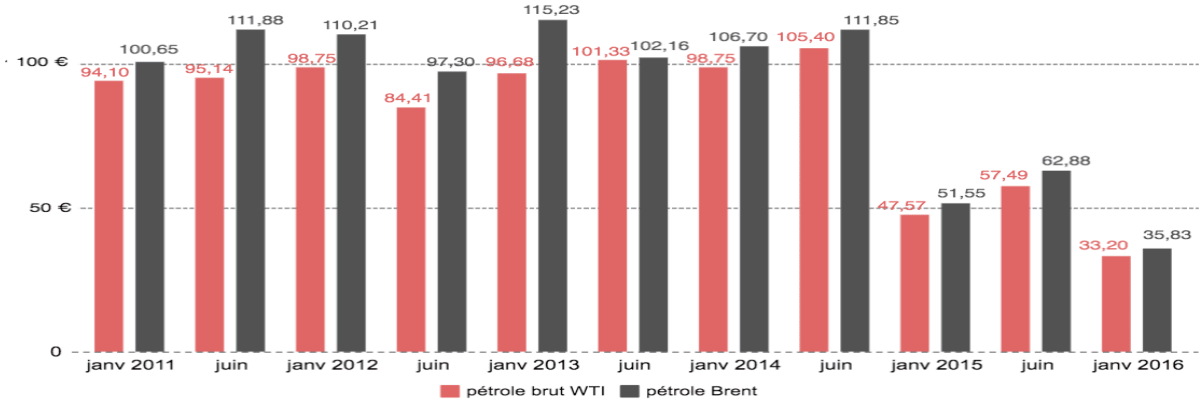

المصدر: **Baisse du prix du pétrole : quelles causes, et comment relancer le marché ?** 11 avril 2016, URL : https://www.fioulmarket.fr/actualites/baisse-prix-petrole-quelles-causes-comment-relancer-marche

يوضح الشكل أسعار البرميل الواحد من بترول الخام WTI و برنت Brent (المرجعين) منذ بداية عام ٢٠١١ إلى غاية بداية ٢٠١٦. وقد وصل السعر المتوسط خلال ٢٠١٧ في حدود ٥٠ دولار وهذا مع ارتفاع عملة الدولار.

هناك علاقة قوية بين سعر الدولار والبترول، كلما ارتفعت أسعار البترول انخفض سعر الدولار. ذلك أن الدول المصدرة للبترول والمحروقات بصفة عامة تسعى لتنويع مواردها من خلال الطلب وبكثرة على عملة الأورو، الأمر الذي يخلق ضغطا على عملة الدولار ويسبب في تراجع أسعاره مقارنة بالأورو.

٢. آثار انخفاض سعر البترول على معدل النمو في الجزائر:

كانت السلطة تنتظر انخفاضا في أسعار المحروقات على مدى قصير، لكن فور هذا نجم عجز مضاعف في الموازنة العامة للمالية العمومية والذي قدر ب -١٥.٩% من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠١٥. بينما انخفض الحساب الجاري بثلثين ليحقق -١٥.٢ %. أما بالنسبة لصادرات المحروقات فكانت تمثل ٩٥% من الصادرات الإجمالية، والتي تمثل ٣٦ % من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠١١ إلى ١٩% في ٢٠١٥. كما أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تراجعت من ٢٧.٤% من الناتج الداخلي الخام إلى ١٤%. كما بلغ معدل التضخم ٤.٨% ويرجع ذلك أساسا إلى تأثير خفض القيمة الاسمية ب٢٠% للدينار بهدف تصحيح الخلل الخارجي. وارتفاع معدل البطالة بضعفين وانتشاره في وسط النساء والشباب. كل أن هذه النتائج السلبية التي نشأت جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في ٢٠١٤ من ١٠٠ دولار إلى ٥٩ دولار انعكس مباشرة على معدل نمو، ليصبح ٢.٩%[١٥] ٣.٧% في ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يقدر ب ٢.٦% في ٢٠١٧ و٣.٣% في ٢٠١٨ من خلال دراسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الجدول التالي يوضح أهم المتغيرات المؤثرة على معدل النمو، بعد تعرضها للتأثير انخفاض أسعار المحروقات في الجزائر:

الجدول رقم ٠١: أداء أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
النمو الحقيقي ل PIB	٤.١	٢.٩	٣.٦	م ٣.١
معدل التضخم	٣.٩	٤.٨	٦.٤	م ٤.٠
الموازنة العامة (% منPIB)	٧.٧-	١٥.٩-	١٢.٩-	م ١٢.٦-
ميزان الحسابات الجارية (% منPIB)	٤.٦-	١٥.٢-		م ١٤.٤-

المصدر: البنك العالمي.

نلاحظ من الجدول أن هناك فرق في تقدير ٢٠١٧ للبنك العالمي فيما يخص النمو الحقيقي ل PIB مقارنة ب ٢٠١٦، هذا الانخفاض الملحوظ سببه المتغيرات التالية:

- **العمل:** تفشي البطالة وبمعدل ١٢.٧% ب ١.٣٣ مليون فرد خاصة بالنسبة للأفراد الأقل من ٢٥ سنة. وقد امتد حسب المكتب الوطني للإحصاء من ٢٥.٢% إلى ٣٠% مع إرادة السلطة بحذف أزيد من مليون منصب عمل في الوظيف العمومي، نتيجة خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة. الأمر الذي من شأنه خلق مشاكل وأزمات اجتماعية، خاصة وأن الجزائر يجب أن تخلق سنويا ما يعادل مليون منصب شغل لضمان استقرارها الاجتماعي.
- **الاستثمار:** جمدت الحكومة العديد من المشاريع العمومية والشراكات مع الشركات الأجنبية جراء انخفاض أسعار المحروقات والعديد من البرامج بما فيها التي تهم قطاعي الصحة والتربية التي كانت مستثنية حتى الآن من إجراءات التقشف، لا سيما في مجال توظيف وترقية الأطقم الإدارية. كما أعلنت الحكومة الجزائرية، أنها ستخفض الإنفاق الحكومي بنسبة ١.٣٥% وإلغاء عدة مشاريع تخص البنى التحتية في مختلف مناطق البلاد، أمام تقلص عائدات النفط التي تشكل أساس ميزانية الدولة.
- **المقاولاتية:** بعد خفض الدينار من أجل التقليل من الاستيراد والحفاظ على مخزون العملة الصعبة أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتناء المواد، المعدات والتكنولوجيا اللازمة من أجل انجاز أعمالها، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بمحدودية مواردها المالية. تعتبر المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة مصدرا للابتكار والتوظيف وهما مصدران مهمان في دفع عجلة النمو للاقتصاد الوطني. حيث أثبتت الدراسة في الولايات المتحدة الآمريكية دامت ٣٠ سنة من ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٥ من طرف قاعدة Kauffmann لجويليا ٢٠١٠ حول المقاولاتية، أن في حالة ما إذا مثلت المؤسسة الناشئة – ويقصد بها في هذا الشكل المؤسسات الجديدة نسبة – ٣% من إجمالي المؤسسات ستوظف نسبة ٢٠% من مناصب العمل. فهي توفر ما نسبته + ٦ % من مناصب العمل كل سنة[١٦]. و الشكل يبين بالأزرق الفاتح استقرار

صافي التغير الوظيفي في حجم المناصب التي توفرها المؤسسات الحديثة مقارنة بالأخربا. وأنه بفضل هذه المؤسسات الحديثة تم ضمان ما يعادل ٣ ملايين منصب عمل سن ا ويا في الو.م.أ. أما بالنسبة للمؤسسات الموجودة فهي تدمر ما يعادل مليوني منصب سنويا بالمعدل المتوسط: في سنة ١٩٨٣ دمرت ٤ ملايين وساهمت بمليونين في العام الموالي وهذا دلالة على عدم استقرارها في التوظيف.

خاتمة

بعد انهيار أسعار المحروقات، تبين فورها سلبيات الاقتصاد الريعي للجزائر وكذا التوقعات المستقبلية لأدائه من خلال الدراسات الاستشرافية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وفي هذا الإطار، قد تأكد لنا هذا من خلال تأثر النمو الاقتصادي بالجزائر فور انخفاض أسعار المحروقات بسبب وجود عدة عوامل لها علاقة ترابط قوية مع معدل النمو. تتمثل هذه الروابط في علاقات مباشرة وغير مباشرة، تتوضح جليا في العمل والاستثمار، كما سنشرحه من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي:

<u>الإجابة على التساؤل الرئيسي :</u>

من خلال ما تقدم سابقا، يمكن أن نقول أن اعتماد الجزائر على المحروقات يشكل خطرا كبيرا على سيرورة اقتصادها، كما يظهر هذا من خلال التراجع في حجم الاستثمارات وتفشي البطالة وارتفاع معدل التضخم.

<u>التحقق من صحة الفرضيات:</u>

– يهدد انخفاض أسعار المحروقات بصفة مباشرة الريع الاقتصادي للجزائر كونه يسهم في رفع صادراتها، تمويل مشاريعها الحكومية، الوضع المالي. لهذا يعتبر البترول نقمة ونعمة في نفس الوقت على التنمية الاقتصادية في الجزائر. فمن جهة يسهم في رفع الموارد المالية كونه المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة. من جهة أخرى يعد المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه رغم تميزه بعدم الاستقرار في الأسواق العالمية.

– يؤثر انخفاض أسعار المحروقات على معدل النمو بصفة عامة من خلال ما يعرف بالحلقة المفرغة؛ تبادل التأثير بين العوامل مما يعقد الأمور ولا يسمح بإيجاد حل أو ما يسمى كما هو معروف بالفخ الهولندي. لذا فإن أنخفاض الأسعار الخاصة بالمحروقات من شأنه عرقلة عمليات الاستثمار من خلال انخفاض الاحتياطي من الصرف، العجز في الموازنة العامة، وكذا صعوبة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد مصدر للابتكار والتوظيف من خلال صعوبة تلقي الدعم المالي وانخفاض العملة الصعبة. وأخيرا تفشي ظاهرة البطالة والتي من شأنها خلق مشاكل اجتماعية، الفقر وحدودية الدخل. كل هذه العوامل تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة في تدني نسبة الناتج الداخلي الخام الذي يتأتى

من حساب إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن العمل والاستثمار مما سينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي للجزائر.

الحلول المقترحة:

- **بالنسبة للحلول الخاصة بقطاع الطاقة:** يمكن اقتراح مايلي:

– تخفيض الإنتاج العالمي من البترول: وهذا من خلال إبرام اتفاقيات تفرض تسقيف الإنتاج في مستوى يسمح بإعادة ارتفاع الأسعار مثل الدول العضوة في كارتل الأوباك؛

– تحديد عمليات اكتشاف الحقول الجديدة وتسيير المخزونات الخاصة بالبترول من أجل خلق توازن بين العرض والطلب؛

– الحد من استثمار الغاز الصخري والخلافات السياسية بين الدول المصدرة للبترول كروسيا، السعودية، إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛

– تنويع مصادر الطاقة والتوجه نحو الطاقة الشمسية والرياح من أجل تعويض الطاقات التقليدية.

- **حلول أخرى:**

– ترشيد النفقات وتسيير صناديق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف؛

– اتخاذ تدابير ترشيدية في تسيير الموازنات العامة؛

– تسهيلات جمركية فيما يخص واردات الاستثمارات، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هذه الحلول غير ناجعة على الأمد الطويل كونها لا تخلق مصادر تمويل جديدة من العملة الصعبة والثروة والقيمة المضافة، لهذا سينجم التوقف عند هذه الحلول عجز في الاقتصاد الجزائري، خاصة وأنه متوقع حسب الخبراء الاقتصاديين نفاذ احتياطي الصرف بعد عامين على أكثر لو استمرت الأسعار على هذا المنوال حسب ما أقره مجموع صناع الإنتاج البترولي أنه من التوقع استمرار هذا النزول إلى غاية ٧ أو ٨ سنوات أخرى. الأمر الذي سيضع الجزائر أمام تدني معدل نموها السنوي بصفة مستمرة وخطيرة، لهذا يتوجب على السياسة الاقتصادية إعادة توجيه اقتصادها نحو التنويع من خلال:

التوصيات

– جذب الجالية الجزائرية من خلال تحفيزهم على الاستثمار في الوطن الأم وتوجيه مداخراتهم المالية من العملة الصعبة، خاصة وأنهم يقدرون ب ٧ ملايين موزعة عبر العالم؛

– التنويع في الاستثمار الوطني والأجنبي خارج قطاع المحروقات من خلال بناء إدارة رشيدة ونزيهة تعتمد منطق السوق الحر، تكافح الفساد والبيروقراطية وتكرس والشفافية؛

– تشجيع الترابط بين البحث العلمي والصناعة من خلال تكريس مبدأ الابتكار المحلي والوطني لما يتوافق مع مميزات وخصائص كل منطقة من ناحية الطبيعة، الموارد وتوفير التخصص العلمي المناسب لها.

قائمة المراجع:

[1] Diemer**, Economie Générale**, IUFM Auvergne, p 95.

[2] http://www.toupie.org/Dictionnaire/Croissance.htm

[3] http://www.boursereflex.com/lexique/croissance

[4] Nitisha, **5 Factors that Affect the Economic Growth of a Country**, URL: http://www.economicsdiscussion.net/economic-growth/5-factors-that-affect-the-economic-growth-of-a-country/4199

[٥] جلال خشيب، مفهوم النمو الاقتصادي، http://www.alukah.net/culture/0/78001/

[6] Jean Magnan de Bornier, **La croissance économique**, p 07.

[7] **Les facteurs de la croissance économique**, 27 novembre 2010, consulté le 20/03/2017, URL : http://science-economique.blogspot.com/2010/11/les-facteurs-de-la-croissance.html

[8] Nitisha, loc.cit

[9]Petr Hanel et Jorge Niosi,**La technologie et la croissance économique :survol de la littérature**, Centre interuniversitaire de recherche sur la science et la technologie, Avril 1998, p :06.

[10] Four Factors of Economic Growth, 28 nov. 2011, Business, Économie & finance, URL : https://fr.slideshare.net/HeatherP/four-factors-of-economic-growth-10375773

[11] Tejvan Pettinger, **Factors affecting economic growth,** February 22, 2011, economic help. URL : http://www.economicshelp.org/blog/2671/economics/factors-affecting-economic-growth/

[12] economic growth factors, Intelligent Economis, URL : https://www.intelligenteconomist.com/economic-growth-factors/

[١٣] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل/الجزائر، ص: ٠١.

[14] Guillaume A. Callonico, **Causes et conséquences de la chute des prix du pétrole**, 04 février 2016, Monde68, URL : http://monde68.brebeuf.qc.ca/2016/02/04/causes-et-consequences-de-la-chute-des-prix-du-petrole/

[15] Algérie : rapport de suivi de la situation économique (avril 2016), La Banque Mondiale.

[16] : DELAYE.F, Les start-up ont surtout besoin d'argent, La référence suisse de l'économie, Publié le 22 Février 2013, consulté le 17 janvier 2016, URL : http//www.bilan.ch/fabrice-delaye/le-fablab